

**الإستراتيجية الوطنية للإحصاء
2012-2008**

كانون الثاني- 2008

الفهرس

الصفحة

	مببرات الإستراتيجية ومراحل إعدادها	الجزء الأول
3	1. مببرات إعداد الإستراتيجية	
3	1.1 مقدمة	
6	2.1 إعداد الإستراتيجية	
	2. تحليل الوضع القائم للنظام الإحصائي الوطني	الجزء الثاني
9	1.2 نقاط القوة	
10	2.2 نقاط الضعف	
12	3.2 الفرص	
14	4.2 التهديدات	
	3. الرؤية والرسالة والأهداف العامة	الجزء الثالث
16	1.3 الرؤية	
16	2.3 الرسالة	
18	3.3 الأهداف العامة	
16	4.3 القيم	
18	4. الأهداف والأنشطة التفصيلية	الجزء الرابع
28	تمويل الإستراتيجية	الجزء الخامس
30	خطة العمل	الجزء السادس

1. مبررات إعداد الإستراتيجية

1.1 مقدمة

أصبح إعداد إستراتيجية وطنية فعالة وحديثة للنظام الإحصائي الأردني من الأولويات الوطنية الهامة في ضوء التطورات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية:

أ. **فعلى المستوى المحلي**، أطلقت الحكومة الأردنية سلسلة واسعة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية منذ حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية في أواخر عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث ركزت تلك البرامج على تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتصحيح الإختلالات المالية ونجحت في الوصول إلى سياسة فعالة لإدارة الاقتصاد الكلي تضمنت الخفض التدريجي للعجز المالي وتطبيق أجندة الإصلاح الهيكلية. وبعد تولي جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم سلطاته الدستورية في عام 1999، أمر جلالة بمراجعة جهود الإصلاح الاقتصادي وإطلاق عدد من المبادرات والاستراتيجيات الهادفة إلى رفع مستوى معيشة المواطن من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة. وعليه، فقد ركزت الحكومة خلال السنوات السبع الأخيرة على تبني وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات اللازمة لتجاوز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، إضافة إلى العمل على وضع الركائز الأساسية لبناء اقتصاد وطني قادر على التعامل مع الصدمات الخارجية واستيعاب مظاهر العولمة، وذلك من خلال التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وجذب المزيد من الاستثمارات.

ونتيجة لذلك، فقد تسارعت عملية الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الأردن من خلال تسريع تنفيذ برامج التخاصية والسعي الحثيث نحو تحقيق التكامل والاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، إضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية، إلى جانب إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الأخرى في المملكة. وقد ركزت عملية الإصلاح على تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات الوطنية من خلال تشجيع المنافسة وتقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني، لإفساح المجال أمام قوى السوق لتلعب دورها في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة. ولهذه الغاية، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كان من أبرزها تشكيل المجلس الاستشاري الاقتصادي، ومبادرة الأردن أولاً. كما أطلقت الحكومة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومبادرة الحكومة الإلكترونية، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 2004 - 2006 والأجندة الوطنية وملتقى كلنا الأردن إلى جانب إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في بعض المحافظات لتوزيع ثمار التنمية على جميع المواطنين. وقد تمكن الأردن من تحقيق العديد من الانجازات على مستوى الاقتصاد الكلي منذ عام 2001، وذلك على الرغم من ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي، بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. كما قفزت الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، إلى مستويات قياسية نتيجة للاستمرار في تطبيق برنامج التخاصية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة.

ونتيجة لهذه التطورات، فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني وازدادت درجة الانفتاح بشكل كبير وتوسع دور القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت الأهمية النسبية لكل من قطاعات الزراعة والإنشاءات و"تجارة

الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم"، في حين ارتفعت لكل من قطاعات الصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والنقل والتخزين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما أدى الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط في العربي.

وفي المقابل، ارتفع الطلب الأردني على الأيدي العاملة غير الماهرة والذي يتم تلبيته من أسواق الدول العربية المجاورة، خاصة مصر. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن الاقتصاد الأردني لا زال يواجه عدداً من التحديات، لعل من أهمها ارتفاع حجم المديونية والعجز المزمّن في الميزان التجاري وارتفاع نسبة الفقر ومعدل البطالة، هذا إلى جانب بروز ظاهرة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والتي ظهرت بشكل جلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وفي ظل هذه التغيرات والتطورات، فقد تزايد الطلب على البيانات الإحصائية للمساعدة في قياس وفهم أداء الاقتصاد الوطني، وخصوصاً مراقبة التغيرات الدورية والهيكلية التي تؤثر على النمو الاقتصادي. كما برزت الحاجة إلى ضرورة تطوير نطاق واسع من المؤشرات، سواء ما يتعلق منها بالمخرجات أو بالمدخلات، بحيث تكون الإحصاءات الرسمية قادرة على توفير وصف دقيق للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمختلف السياسات والإجراءات الحكومية. إضافة إلى ذلك، فإن هناك مؤشرات على أن مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير موزعة بشكل عادل بين مختلف مناطق المملكة، وبالتالي فإن احتساب المؤشرات الكلية على مستوى المملكة لا يسهم في تزويد صانعي القرار والباحثين بصورة واضحة لفهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة. وعليه، فقد برزت الحاجة إلى إنتاج البيانات الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية على المستويات الإدارية المختلفة، لأهمية مثل هذه البيانات في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تنمية المحافظات، وتقليص التباين التنموي بينها، ناهيك عن حقيقة أن التغيرات الاجتماعية والسياسات الحكومية تؤثر بطرق مختلفة على المجموعات المختلفة من السكان، الأمر الذي يفضي إلى زيادة الطلب على البيانات الموضوعية الموزعة حسب الخصائص المختلفة.

وفي ظل التزام الحكومة الأردنية بمعالجة مشاكل التباين التنموي بين المحافظات، والبطالة والفقر والفساد، والسير بثبات نحو الشفافية، وسعيها الحثيث لإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في قيادة الاقتصاد الوطني وإرساء حياة ديمقراطية مستقرة، فإن تحقيق ذلك يتطلب توفير معلومات إحصائية ذات جودة عالية لرفع جودة القرارات المتخذة ولمراقبة مدى التقدم في مختلف المجالات. كما أن التأكيد على المفهوم الجديد الذي ينادي برسم السياسات استناداً برامج المراقبة والتقييم قد أدى إلى تزايد أهمية البيانات الإحصائية في عملية تحليل السياسات، خصوصاً في ظل وجود محاور متقاطعة أو متداخلة، وهي المحاور التي يتضمن كل منها عدة سياسات وإجراءات، كما قد تتعلق السياسة الواحدة منها بأكثر من موضوع واحد، وبالتالي فإن توفير الإحصاءات التي تتعلق بأوجه مختلفة للمحور الواحد بحيث تكون قابلة للمقارنة سيسهم في الوصول إلى فهم المحور المعني بشكل شمولي.

ب. أما على المستويين الإقليمي والدولي، فقد أدت الزيادة في التعاون الإقليمي والدولي والانفتاح الاقتصادي وعمليات تحرير الأسواق وتعاظم دور العولمة في العلاقات الاقتصادية وسرعة تأثر الاقتصاديات الكبيرة والصغيرة بالمستجدات والتطورات الاقتصادية في الأسواق العالمية إلى زيادة الحاجة للبيانات الإحصائية التي تسمح للمستخدمين بقياس أداء الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع غيره من اقتصاديات الدول المجاورة أو دول العالم، وغني عن القول أن أحد المتطلبات الأساسية لقياس الأداء الوطني هو مقدرة النظام الإحصائي الأردني على إنتاج معلومات وبيانات إحصائية ذات نوعية عالية في الوقت المناسب بما يتلاءم مع المبادئ الأساسية للإحصاء المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية في العمل الإحصائي.

وعلى الرغم من صغر حجم الأردن من حيث المساحة والسكان ومحدودية الموارد، فقد بات من الضروري العمل على تطوير نظام إحصائي وطني يستطيع التعامل مع المتطلبات والتحديات الإقليمية والدولية المنافسة. علماً بأنه قد تم بذل جهود كبيرة خلال السنوات الأخيرة من قبل دائرة الإحصاءات لتلبية هذه المتطلبات ولمواجهة هذه التحديات. وبما أن الأردن منفتح على العالم في مجال التجارة الخارجية، ولديه عدد كبير من الأيدي العاملة الأردنية في الدول المجاورة، ويعمل جاهداً على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فإن النطاق الإقليمي والدولي في غاية الأهمية. فعلى الرغم من قدرة الأردن على التأقلم وسط هذا الإقليم المضطرب، فإنه يبقى عرضة للصدمات الناجمة عن أية مشكلة تقع. وبناء عليه، فإن من الأهمية بمكان الاستمرار في تطوير وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال العمل الإحصائي.

ج. كما أن **عصر المعلومات**، الذي نعيش فيه، قد أدى إلى خلق طلبات جديدة متنوعة على البيانات الإحصائية مما أفضى إلى زيادة المسؤوليات والأعباء الملقاة على عاتق مؤسسات وأجهزة الإحصاء الوطني في دول العالم المتقدمة والنامية، على حد سواء. وهذا يتطلب مراجعة الدور الجديد للإحصاءات في ظل بيئة عصر المعلومات، نظراً لأن مستخدمي البيانات الإحصائية أصبحوا أكثر تنوعاً، ناهيك عن الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه البيانات الإحصائية في بناء مجتمع مدني أكثر انفتاحاً، وخاصة في العلاقة بين الأفراد والحكومات، مما يتطلب إعادة توجيه أنظمة الإحصاء الرسمية لتلبية الاحتياجات الواسعة لمستخدمي البيانات الإحصائية باعتبارها أولوية رئيسية لمؤسسات الإحصاء الوطنية. كما أن الحوار الفعال بين المستخدمين والمنتجين للبيانات أصبح مطلباً مسبقاً لأي مؤسسة إحصاء وطنية لضمان إنتاج البيانات الإحصائية التي يطلبها المستخدمون ونشرها بوسائل تكنولوجية متطورة وبشكل يعزز ويشجع استخدامها ويعظم المنفعة من ورائها.

كما أن هناك زيادة ملموسة في كمية وتنوع المعلومات الإحصائية التي أصبحت متاحة للمستخدمين في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لتطور عمليات وأساليب نشر البيانات والمعلومات. وقد تخطت مؤسسات الإحصاء دورها التقليدي في إنتاج البيانات فقط، حيث أصبح مطلوباً منها مساعدة المستخدمين على استخدام البيانات الإحصائية بشكل أفضل، وخصوصاً في مجال التحليل وتفسير الاتجاهات وتقييم فعالية السياسات. وبشكل عام، فإن مؤسسات الإحصاء الوطنية أكثر معرفة من المستخدمين، ومحليي البيانات، بنقاط القوة والضعف في البيانات الإحصائية التي تنتجها، مما يتوجب على هذه المؤسسات توظيف هذه المعرفة لتوجيه المستخدمين والتأكد من مقدرتهم على تحديد وتفسير الرسائل الأساسية التي تبثها البيانات الإحصائية. كما أن عرض نتائج المسوح بشكل يمكن المستخدم العادي من فهمها وإدراكها يعتبر من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات الإحصاء الوطنية في هذه الأيام.

ومن جانب آخر، فقد أدى التطور الذي حققته تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تغييرات شاملة في جميع الشؤون الإحصائية، بدءاً من عمليات الجمع إلى التصنيف إلى التحليل وانتهاءً بالنشر، فمن ناحية فقد أصبحت النشرات الإحصائية التقليدية، على أهميتها، غير كافية مع تزايد طلب المستخدمين للبيانات بوسائل إلكترونية تسمح لهم بإجراء عمليات تحليل متخصصة للمسائل التي يقومون بدراساتها. ولدراسة المسائل المعقدة، فإن المستخدمين يطلبون البيانات الأولية حول الأفراد أو المنشآت من أجل فهم كيفية تأثير تغييرات أو سياسات معينة على مجموعات أو أنشطة محددة. وقد أدى هذا إلى الحاجة لإنتاج مجموعات بيانات طولية، تمكن من فهم تطور الأنماط عبر الزمن، وبالتالي تصميم السياسات وتعديلها بناء على ذلك. ومن ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في استخدام الحواسيب الصغيرة والكنية في عمليات جمع البيانات الميدانية لتحل تدريجياً محل الاستمارة الورقية والقلم لجمع البيانات. وكان لا بد من استخدام هذه الأجهزة التي توفر مزايا

إيجابية في مجال دقة البيانات وانخفاض كلفة جمعها، وبالتالي كان لا بد من إعادة النظر في مجمل عملية إدارة العمل الميداني وأساليب معالجة البيانات وتبويبها وغير ذلك من عناصر العملية الإحصائية.

إلى جانب ما سبق، فقد خطا الأردن خطوات واسعة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين في مختلف المجالات من صحة وتعليم وتدريب بهدف تحسين مستويات المعيشة وتمكين المواطنين من المساهمة في دفع مسيرة التنمية بأسلوب تشاركي فاعل. وقد تم في هذا المجال زيادة عدد الجامعات والمدارس ورياض الأطفال وتحسين نوعية ومستوى الخدمات المقدمة في هذا الإطار، ناهيك عن زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية وتكثيف الحملات الإعلامية في مجالات الصحة الإنجابية وتنظيم النسل والصحة الأسرية. وعليه، فإنه من الضرورة بمكان توفير أحدث وأشمل البيانات الإحصائية حول التطورات في مثل هذه القطاعات.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح مدى حاجة الأردن إلى إستراتيجية وطنية للإحصاء تشمل جميع مؤسسات القطاع العام والقطاعات التنموية، حيث تتوفر السجلات الإدارية التي يتم أو يمكن استخراج البيانات الإحصائية الرسمية منها. ولتحقيق ذلك، لا بد من إصدار تشريعات عصرية تؤطر العمل الإحصائي وتلزم جميع مؤسسات القطاع العام بتطوير سجلاتها الإحصائية بما يلبي معايير ومتطلبات الإستراتيجية الوطنية للإحصاء واعتبار هذه السجلات جزءاً من نظام المعلومات المعتمد في كل مؤسسة، وبالتالي الارتقاء بالعمل الإحصائي. إلى الممارسات الدولية وبما يضمن:

1. زيادة القدرة على تلبية الطلب على البيانات الإحصائية والمؤشرات الجديدة بشكل كفؤ وفعال.
2. تصنيف جميع الإحصاءات الرسمية المنتجة في الأردن حسب أفضل المعايير الدولية، وزيادة قابلية مقارنتها مع الدول المتقدمة.
3. استغلال جميع الإمكانيات لدى مصادر البيانات الإدارية الموجودة، مع التأكيد على تبسيط عبء جمع البيانات على الأفراد والأسر والمنشآت.
4. بناء مجموعات بيانات (حول الأفراد والأسر والمنشآت) منسجمة مع بعضها البعض وقابلة للتحليل لفترات زمنية وتلبي معايير حماية البيانات الإفرادية.
- 5.

2.1 إعداد الإستراتيجية

في ضوء إدراك دائرة الإحصاءات العامة للحقائق والتحديات المذكورة أعلاه، فقد بدأت عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني بعد صدور قرار مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت بتاريخ 2005/7/12 بالموافقة على إعداد الإستراتيجية بناء على طلب تقدمت به الدائرة. حيث تضمن قرار مجلس الوزراء تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على إعداد الإستراتيجية تتكون من 12 عضواً يمثلون أبرز الشركاء في العمل الإحصائي من القطاعين العام والخاص. وقد عقدت اللجنة التوجيهية خمسة اجتماعات حتى نهاية شهر كانون أول 2006، وقامت بتشكيل لجنة فنية بشروط مرجعية محددة، أهمها إعداد خطة العمل اللازمة لتصميم الإستراتيجية ومن ثم إعداد المسودة الأولية لها. وقد أعدت اللجنة الفنية خطة العمل وتم إقرارها من قبل اللجنة التوجيهية، كما تم إعداد المسودة الأولية للإستراتيجية.

وفي إطار السعي الدؤوب لإعداد الإستراتيجية فقد تم في شهر آب 2006 عقد ورشة عمل بهدف تقييم الوضع القائم للنظام الإحصائي الأردني بحضور 107 مشاركين يمثلون 69 مؤسسة عامة وخاصة من الشركاء في العمل الإحصائي، حيث تم مناقشة 72 ورقة عمل حول منهجية ونوع البيانات التي تنتجها هذه المؤسسات والصعوبات التي تواجهها في توفير البيانات الإحصائية. وبناء على المناقشات التي جرت على مدار يومي الورشة، تم إعداد تقرير يصف بدقة الوضع القائم للنظام الإحصائي الأردني ويحدد أهم نقاط القوة والضعف فيه، إضافة إلى الفرص والتحديات التي تواجه النظام. وقد أقرت اللجنة التوجيهية هذا التقرير الذي تم الاستناد إليه في تحديد رؤية ورسالة الإستراتيجية وأهدافها العامة.

ولغايات تصميم الإستراتيجية بصيغتها النهائية، فقد حصلت دائرة الإحصاءات العامة على منحة من البنك الدولي لتمويل تكاليف الخبراء الدوليين والمحليين الذين قاموا بهذه المهمة والأنشطة التي تضمنتها اتفاقية المنحة. وقد تم تزويد الخبراء بمسودة الإستراتيجية باللغتين العربية والإنجليزية، حيث عقد الخبراء عدة اجتماعات مع عدد من الشركاء الرئيسيين من بينهم معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي وعطوفة مدير عام الإحصاءات والمختصين في كل من دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل وغرفة تجارة عمان. كما حضر الخبراء اجتماعا للجنة الفنية تم خلاله بحث مفصل للعمل الذي أنجز وأهم الأجزاء التي يجب أن تتضمنها الإستراتيجية.

2.

1.2

1.1.2

. وجود تشريعات متعددة تحكم العمل الإحصائي في عدد من المؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية، ويمكن القول أن أهم تشريع يتعلق بالعمل الإحصائي في النظام الإحصائي الأردني بشكل عام هو قانون الإحصاءات العامة، حيث يلزم هذا القانون المستجيبين بتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة (المادة 9) مع المحافظة على سرية البيانات الإفرادية (المادة 11). كما تنص تشريعات عدد من المؤسسات، في القطاع العام بشكل خاص، على أهمية توفير البيانات والمعلومات الإحصائية، وتنص تشريعات عدد قليل من هذه المؤسسات على أهمية التنسيق في مجال العمل الإحصائي وتوفير المعلومات والبيانات للمستخدمين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك، إضافة إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة بتلك المؤسسات.

ب. وجود دائرة الإحصاءات العامة التي أوكل إليها قانون الإحصاءات العامة مهمة جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية (المادة 4/أ)، ومهمة تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه بالمشاركة مع الدوائر الحكومية المختلفة (المادة 4/ج).

ج. وجود إستراتيجيات لعدد من المؤسسات خاصة بتطوير عملها، حيث نصت رؤية ورسالة بعضها على أهمية توفير واستخدام البيانات الإحصائية، ومثال ذلك الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية وإستراتيجية ديوان الخدمة المدنية.

د. وجود وحدات إدارية متخصصة بتوفير البيانات الإحصائية لدى عدد من المؤسسات الحكومية، حيث أنشئت هذه الوحدات بموجب التشريع الخاص بتلك المؤسسات أو بناء على الهيكل التنظيمي لإدارة المؤسسة. هـ. توفر القناعة لدى متخذ القرار الأردني بأهمية البيانات الجيدة لصالح قراره.

2.1.2 في مجال إنتاج البيانات

أ. تبني بعض المؤسسات منهجية وخطة عمل واضحة وجدول زمني محدد لإنتاج البيانات الإحصائية سواء من خلال المسوح الميدانية أو السجلات الإدارية. ويتم إنتاج البيانات من قبل بعض المؤسسات باستخدام التقنيات الحديثة والمنهجيات والأساليب العلمية حسب المعايير الدولية.

ب. تراكم المعرفة المهنية والكوادر المؤهلة في مجال العمل الإحصائي لدى عدد من المؤسسات المنتجة، وخصوصاً دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني ووزارة المالية، والتي يمكن استغلالها لتطوير النظام الإحصائي الوطني.

ج. وجود بنية تحتية ممكنة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الأردن وأنظمة محوسبة لدى معظم المؤسسات المعنية بالإحصاءات بما يسهل إنتاج البيانات وتبويبها وتبادلها بين المؤسسات ونشرها.

د. تطبيق بعض المؤسسات المنتجة للبيانات معايير إدارة الجودة، حيث تخضع البيانات والمعلومات التي يتم توفيرها لإجراءات التقييم والتدقيق للتأكد من صحتها ودقتها وتحقيقها للمعايير المطلوبة.

هـ. الحيادية التامة في عملية إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها.

. توفير النظام الإحصائي الأردني قاعدة واسعة من البيانات الإحصائية، ومن ضمنها البيانات التاريخية، التي يتم إنتاجها ونشرها بشكل دوري باستخدام الأساليب التقنية الحديثة، بما في ذلك النشر على الموقع الإلكتروني لعدد من المؤسسات.

ز. وجود تخصص لدى بعض المؤسسات في إنتاج بيانات ومعلومات إحصائية محددة، ومثال ذلك البيانات المتعلقة بملكية الأراضي لدى دائرة الأراضي والمساحة، والإحصاءات المالية لدى وزارة المالية والإحصاءات النقدية لدى البنك المركزي.

3.1.2 في مجال نشر البيانات وإتاحتها للمستخدمين

. وجود عدد كبير من المؤسسات التي لديها قواعد بيانات خاصة بنشاطاتها ومهامها.

ب. سعي بعض المؤسسات التي يوجد بين نشاطاتها علاقة وثيقة إلى ربط قواعد بياناتها إلكترونياً.

ج. توفير البيانات والمعلومات للمستخدمين من قبل عدد من المؤسسات بشفافية وعدالة وبوسائل سهلة تراعي متطلباتهم.

د. وجود تعاون في مجال تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية بين عدد من المؤسسات المحلية والمؤسسات الإقليمية والدولية.

هـ. قيام عدد من الوحدات المختصة في المؤسسات العامة والخاصة بإنتاج البيانات بتحليل تلك البيانات وإعداد مؤشرات إحصائية.

و. وجود أنظمة معلومات جغرافية لدى بعض المؤسسات تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خدمة الخرائط الرقمية، وذلك بهدف توفير معلومات حسب الموقع الجغرافي خدمة للمستثمرين وصانعي القرار.

ز. وجود مواقع إلكترونية لمعظم المؤسسات المعنية بإنتاج البيانات لنشر بياناتها ووجود بوابة للحكومة الإلكترونية.

2.2 نقاط الضعف

1.2.2 في مجال إدارة العمل

أ. وجود أوجه قصور في قانون الإحصاءات إلى جانب عدم فاعلية تنفيذ بعض موادها؛ حيث أن معظم مواد القانون المؤقت رقم 8 لسنة 2003 تتعلق بإنشاء دائرة الإحصاءات العامة وتحديد مهامها ومسؤولياتها، في حين أن المواد القليلة في القانون ذات العلاقة بنظام الإحصاء الوطني غير مفعلة ومنها المواد المتعلقة بإنشاء اللجنة الاستشارية وتنسيق العمل بين الدائرة والمؤسسات الأخرى.

ب. عدم وجود نص في قانون الإحصاءات العامة حول الاستقلال الإداري والمالي لدائرة الإحصاءات العامة الأمر الذي يسهم في إضعاف قدراتها على جذب الكفاءات الفنية والمهنية التي تحتاجها والحفاظ عليها، نظراً لعدم وجود حوافز ومزايا للعاملين في الدائرة.

ج. عدم وجود نص في التشريعات أو الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات على إنشاء وحدات إدارية متخصصة في إنتاج وتوفير البيانات الإحصائية.

د. ضعف الوعي الإحصائي العام، ومن الأمثلة على ذلك:

- ضعف استعمال الإحصاءات من قبل راسمي السياسات وصانعي القرارات.
- عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لإنتاج البيانات التي تلبى احتياجات المستخدمين.
- ارتفاع نسبة عدم الاستجابة من قبل مزودي البيانات مما يؤدي إلى إنتاج بيانات ذات جودة منخفضة.
- هـ. عدم مقدرة بعض المؤسسات على استيعاب المتطلبات الإحصائية وتوفير الاحتياجات المتجددة وذلك بسبب ضعف أو عدم توفر الكفاءات المؤهلة في مجال العمل الإحصائي.
- و. عدم وجود مركز للتدريب الإحصائي يعمل على تأهيل العاملين في وحدات الإحصاء لدى المؤسسات المختلفة.
- ز. محدودية التعاون والتنسيق ما بين منتجي البيانات، وإن وجد مثل هذا التنسيق فإنه لا يرقى إلى مستوى التحديات التي تواجه المجتمع والاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ عدم وجود ضوابط ارتباط بين المنتجين من جهة والمستخدمين من جهة أخرى.

ح. وجود بعض المؤسسات الخاصة/ مراكز الدراسات التي تقوم بجمع البيانات الإحصائية من الميدان بطرق غير علمية وغير منهجية.

2.2.2

. عدم إتباع بعض المؤسسات المنتجة للبيانات المنهجيات والأساليب العلمية الحديثة والمعايير الدولية في إنتاج وتصنيف البيانات.

ب. عدم وجود جهة مركزية مسؤولة عن وضع المنهجيات وتحديد أساليب العمل الإحصائي التي تشمل توحيد التعريف والمعايير وأدلة التصنيف، بما في ذلك متابعة التطورات العالمية في هذا المجال والتحديث أولاً بأول.

ج. عدم تطبيق العديد من المؤسسات لمعايير الجودة في عملها الإحصائي، سواء في العمل الميداني أو في السجلات الإدارية، وعدم توثيق المعلومات الوصفية مما يؤدي إلى:

- عدم دقة بعض البيانات المنتجة.
- عدم شمولية البيانات المنتجة.
- وجود اختلاف في بعض البيانات المنتجة والمنشورة.
- عدم تلبية البيانات المنتجة لاحتياجات بعض المستخدمين.
- صعوبة الوصول أحياناً إلى البيانات في الوقت المناسب.

. عدم وجود سجل وطني للمنشآت الاقتصادية يوفر رقماً وطنياً لكل منشأة ويرصد حركة دخول وخروج المنشآت من وإلى السوق الأردني، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف البيانات المتعلقة بالمنشآت العاملة، كما يؤدي

أيضا إلى ضعف إطار المنشآت الذي تسحب منه عينة المسوح الاقتصادية، وبالتالي عدم دقة البيانات التي يتم إنتاجها.

هـ . عدم شمول وتغطية الكثير من الحقول الإحصائية اللازمة للمستخدمين، ومثال ذلك أنشطة القطاع غير المنظم، وبعض جوانب سوق العمل، وكذلك بعض القضايا الخاصة بالأسرة والطفل، إضافة إلى عدم تمثيل معظم البيانات المنتجة للتقسيمات الإدارية. ويعود السبب في ذلك إلى:

- ضعف التواصل بين المنتجين والمستخدمين لمعرفة وتحديد الاحتياجات من البيانات الإحصائية.
- ضعف القدرة لدى بعض المؤسسات على إنتاج البيانات اللازمة لعملها، وذلك نتيجة لعدم توفر التمويل المناسب لإنتاج البيانات المطلوبة.
- عدم كفاءة وقلة عدد الفنيين المؤهلين في العمل الإحصائي.
- عدم قيام المؤسسات بإجراء مقارنة بين ما تنتجه من البيانات الإحصائية وبين احتياجاتها من البيانات.

و. تعدد مصادر البيانات، في بعض الأحيان، مما يفضي إلى ضعف الثقة وتدني نوعية وجودة البيانات المنتجة. ومثال ذلك البيانات التي تنشر حول العمالة الأجنبية بشكل خاص والأجانب، بشكل عام، والتي تجمع من عدة مصادر مثل المسوح الميدانية والسجلات الإدارية في المناطق الحدودية وتصاريح العمل. يضاف إلى ذلك عدم إتباع منهجية محددة ونظام موحد لتصنيف البيانات وعدم استغلال البيانات الوصفية لتحديد أسباب عدم الدقة في البيانات التي يتم إنتاجها.

. تنفيذ بعض المسوح التي توفر بيانات إحصائية هامة بصورة دورية أما لعدم توفر التمويل أو محدودية القدرة المؤسسية.

. عدم الالتزام بجدول زمني محدد لإنتاج ونشر البيانات الإحصائية لدى بعض المؤسسات، مما يعني عدم الانتظام في إنتاج وإصدار نتائج هذه البيانات.

. ضعف الاستغلال الأمثل للبيانات المتوفرة في السجلات الإدارية كمصدر للإحصاءات الرسمية وذلك نتيجة لضعف التنسيق والتعاون، بالإضافة إلى بعض العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون الاطلاع على تلك البيانات.

3.2.3 في مجال نشر البيانات وإتاحتها للمستخدمين

. وجود أكثر من جهة لإصدار الرقم الإحصائي الرسمي، في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى الازدواجية في نشر البيانات وتشويش الباحث وصانع القرار.

ب. عدم استخدام بعض المؤسسات للتقنيات الحديثة في نشر البيانات الإحصائية، ومثال ذلك:

- عدم وجود موقع إلكتروني لتلك المؤسسات لنشر البيانات المنتجة.
- افتقار غالبية المؤسسات للتقنيات التي توفر المعلومات الوصفية للبيانات الإحصائية المنشورة.
- عدم ربط قواعد البيانات لتلك المؤسسات مع بعضها البعض.
- عدم إشارة الموقع الإلكتروني لبعض المؤسسات إلى تاريخ نشر البيانات أو تحديثها أو موعد التحديث القادم، إلى جانب صعوبة تحميل البيانات المنشورة على بعض المواقع.

ج. افتقار بعض المؤسسات المنتجة لوجود كادر متخصص في تحليل البيانات الإحصائية.

3.2

. يوفر قرار مجلس الوزراء الذي أُنذ بتاريخ 2005/7/12 فرصة كبيرة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير العمل في النظام الإحصائي الأردني. ومن المؤمل أن يؤدي هذا القرار إلى زيادة إدراك رسمي السياسات وصانعي القرار والمخططين لأهمية البيانات والمعلومات الإحصائية، إلى جانب توفير البيئة المناسبة للعمل الإحصائي من خلال زيادة الوعي والإدراك بضرورة التنسيق ما بين المنتجين من جهة، وما بينهم وبين المستخدمين، من جهة أخرى، إضافة إلى تطوير التشريعات التي تحكم العمل وترفع من سوية العاملين وتحسين أحوالهم المعيشية. ويمكن اغتنام هذه الفرصة لإصدار قانون عصري وشامل للإحصاءات وفق أفضل الممارسات الدولية لتنظيم العمل الإحصائي في المملكة، وتحديد العلاقة بين المنتجين بعضهم ببعض وبين المستخدمين، على أن يتم تطبيق هذا القانون بفعالية وبما يتلاءم مع تنفيذ توصيات الإستراتيجية وخطة العمل المنبثقة عنها.

ب. الاهتمام الكبير للحكومة بعملية إصلاح القطاع العام ووضعها برنامجاً لهذه الغاية، الأمر الذي يوفر فرصة كبيرة يمكن البناء عليها واستغلالها لتقوم كل مؤسسة حكومية بإنشاء وحدة مختصة بإنتاج وتوفير البيانات الإحصائية اللازمة لرسم سياساتها وصنع قراراتها ضمن هيكلها الإداري.

. إيلاء الأجدنة الوطنية اهتماماً كبيراً بالعمل الإحصائي من خلال التأكيد على ضرورة إعداد إستراتيجية وطنية للإحصاءات، وقد اشتملت الأجدنة على توصية بالغة الأهمية لرصد مبلغ مليوني دينار سنوياً لهذه الغاية للسنوات 2007-2009.

. وجود دائرة الإحصاءات العامة، وما اكتسبته من خبرة طويلة في العمل الإحصائي منذ إنشائها قبل أكثر من نصف قرن، وما بنته من كوادرات مختصة في العمل الإحصائي، وما وفرته من بنية تحتية حديثة تستخدم فيها أحدث التقنيات المتوفرة، وما بنته من مصداقية في عملها، ومن سمعة حسنة وعلاقات جيدة مع المنتجين والمستخدمين ومزودي البيانات محلياً، ومع الأجهزة الإحصائية العربية والأجنبية والمنظمات الدولية، يشكل فرصة كبيرة يمكن استغلالها لتطوير النظام الإحصائي الوطني. كما يمكن استغلال الخبرات والمؤهلات المتركمة لدى الدائرة وغيرها من المؤسسات المنتجة والبناء عليها لتطوير العمل الإحصائي لدى كافة الشركاء في النظام الإحصائي الوطني.

هـ. الاهتمام الدولي بموضوع تطوير الإحصاءات وتحسين جودتها وإجراء المقارنات الدولية وما نجم عن ذلك من اهتمام الدول المانحة بتوفير التمويل الموجه لدعم إنتاج الإحصاءات ونشرها.

و. توفر جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية فرصة كبيرة للمؤسسات العامة والخاصة لبناء إستراتيجية خاصة لكل منها، على أن تتضمن هذه الاستراتيجيات محوراً يتعلق بالمعلوماتية إضافة إلى اعتمادها لمفهوم إدارة الجودة الشاملة مما ينعكس على عملها الإحصائي.

ز. استغلال المفاهيم الحديثة التي تؤكد على أهمية الرقم والمعلومة الإحصائية، ومن أهمها مفهوم رسم السياسات بالاستناد إلى دليل.

. يُتوقع أن تؤدي زيادة الوعي بأهمية توفير بيانات إحصائية دقيقة وشاملة، خاصة لرسم السياسات وصانعي القرار، إلى ما يلي:

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ الإستراتيجية.
- وضع الآلية اللازمة لتوفير البيانات الشاملة عن القطاع غير المنظم.

• الاهتمام بالعاملين في حقل الإحصاء من حيث تأهيلهم ورفع قدراتهم الفنية والمهنية، وإنصافهم من حيث الأجور والرواتب والامتيازات الوظيفية.

ط. توفير ضباط محتوى في الدورات الحكومية تابعين لبرنامج الحكومة الالكترونية وهدفهم تحديث أي تعديل علي بيانات المؤسسات وعلى مواقعهم الإلكترونية وموقع الحكومة الرسمي (بوابة الحكومة الالكترونية).

4.2 التهديدات

. إن بقاء الوضع القائم للنظام الإحصائي الأردني على حاله هو أخطر ما يهدد هذا النظام، ناهيك عن خطورة عدم اعتماد الإستراتيجية وتنفيذ مخرجاتها لتطوير النظام الإحصائي الأردني، خصوصاً في ظل بعض القيود أو الشروط التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2005/7/12، والذي نص على الموافقة على وضع إستراتيجية وطنية للإحصاء من حيث المبدأ شريطة عدم إنشاء هيئات جديدة وأن لا يترتب على ذلك أية أعباء مالية إضافية على الخزينة. وعليه، فإن عدم تنفيذ الإستراتيجية قد يعني ما يلي:

- بقاء التشريعات القائمة ذات العلاقة بالعمل الإحصائي على حالها، خاصة قانون الإحصاءات العامة.
 - استمرار ضعف الوعي بأهمية البيانات الإحصائية خاصة بين راسمي السياسات وصانعي القرار.
 - استمرار تبعثر الجهود وعدم التنسيق بين المنتجين، من جهة، وبينهم وبين المستخدمين، من جهة أخرى.
- . عدم توفر التمويل اللازم الأمر الذي يشكل تهديداً لاستدامة تطوير النظام الإحصائي الوطني مما ينعكس سلباً على كفاءة وفعالية هذا النظام.
- ج. استمرار تسرب الكفاءات العاملة في مجال الإحصاء، خاصة لدى دائرة الإحصاءات العامة، وذلك بسبب ضعف الحوافز الأمر الذي قد يؤثر سلباً على استدامة النظام الإحصائي.
- د. مستوى التوقع من دائرة الاحصاءات العامة عالي لما بنته من ثقة ومصداقية وعلمية عبر الزمن، وإن لم يتم إجراء نقلة نوعية في العمل الاحصائي الحكومي فان بنائها الى زمن طويل وجهد كبير.

الجزء الثالث

الرؤية والرسالة والأهداف

3. الرؤية والرسالة والأهداف

1.3

" نظام إحصائي وطني كفؤ وفعال "

2.3 الرسالة

" العمل على تطوير النظام الإحصائي الأردني لإنتاج البيانات الملبية للاحتياجات المتنوعة والمتجددة وفق أفضل الممارسات، وتوفيرها لمتخذ القرار في الزمان والمكان المناسبين له وبشفافية وفق برامج زمنية مناسبة " .

3.3

1. تحديث واستدامة النظام الإحصائي.
2. تحسين نوعية وكمية البيانات المنتجة.
3. زيادة الوعي الإحصائي على المستوى الوطني.
4. استخدام التكنولوجيا في العمل الإحصائي.

4.3 :

1. تلبية الإحصاءات المنتجة لاحتياجات المستخدمين على اختلاف فئاتهم.
2. الحيادية في إنتاج البيانات.
3. إتاحة البيانات للمستخدمين بشكل عادل وبأسلوب صديق للمستخدم.
4. الاستمرار في بناء القدرات المؤسسية.
5. الكفاءة في جمع ومعالجة البيانات.
6. الشفافية.
7. احترام خصوصية مزودي البيانات والحفاظ على سرية بياناتهم.

الجزء الرابع

الأهداف والأنشطة التفصيلية

لتحقيق رؤية ورسالة الإستراتيجية وأهدافها العامة، تم تحديد مجموعة الأهداف الفرعية التي تنبثق عن كل هدف عام، ومن ثم تحديد مجموعة الأنشطة والإجراءات التفصيلية الواجب تنفيذها على النحو التالي:

الهدف العام 1.4: تحديث واستدامة النظام الإحصائي

الهدف الفرعي 1.1.4: تحديث التشريعات التي تحكم العمل الإحصائي:

النشاط أ: تحديث قانون الإحصاءات العامة:

يجب تعديل قانون الإحصاءات العامة المؤقت رقم 8 لسنة 2003 ليصبح قانوناً شاملاً يغطي كامل مقومات النظام الإحصائي الأردني، بدءاً من جمع البيانات

:

- إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء كخلف قانوني لدائرة الإحصاءات العامة.
- تمتع الجهاز المركزي للإحصاء بالاستقلال الإداري والمالي.
- التأكيد على الدور الجوهرى للجهاز المركزي للإحصاء باعتباره النقطة البؤرية في النظام الإحصائي الوطني والمرجع الوحيد للبيانات الإحصائية الرسمية، وتزويده بكل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الاطلاع على واستخدام البيانات الإفرادية المتوفرة لدى جميع المؤسسات المعنية .
- تشكيل مجلس إدارة للجهاز المركزي للإحصاء برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي يضم في عضويته ممثلين من القطاع العام والخاص على أن يكون من بين مهام المجلس ما يلي:
 - رسم السياسة العامة للعمل الإحصائي والإشراف على تنفيذها.
 - الإشراف على تنسيق العمل الإحصائي.
 - اعتماد المنهجيات والأدلة الموحدة التي سيتم وضعها للعمل الإحصائي.
- التأكيد على أهمية تنسيق العمل الإحصائي في مجالات جمع ونشر البيانات وتحديد الأطر الزمنية لذلك، بحيث يتم إنتاج البيانات الإحصائية بصورة تكاملية.
- التأكيد على أهمية نشر الوعي الإحصائي بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- التأكيد على ضرورة إنشاء وإدارة مركز تدريب إحصائي واقتراح النظام اللازم لذلك.
- تشديد العقوبات على الموظفين وجامعي البيانات الذين يقومون بتزوير البيانات المكلفين بجمعها، أو إفشاء البيانات المنصوص بالمحافظة على سريتها في القانون أو يقومون بإساءة التصرف مع مزودي البيانات.
- تشديد العقوبات على مزودي البيانات (أسراً وأفراداً ومنشآت) الذين يرفضون تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة أو يقومون بتقديم بيانات ومعلومات غير صحيحة.

النشاط ب: تعديل تشريعات المؤسسات الرئيسية الشريكة في إنتاج الإحصاءات وذلك بما يتلاءم مع قانون الإحصاءات المعدل، بما في ذلك حصول الجهاز المركزي للإحصاء على كافة أنواع البيانات من هذه

المؤسسات، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

النشاط ج: وضع أنظمة جديدة انسجاماً مع قانون الإحصاءات المعدل.
من أبرزها:

- نظام لموظفي الجهاز المركزي للإحصاء
- نظام مالي للجهاز المركزي للإحصاء
- نظام لمركز التدريب الإحصائي
- نظام لترخيص مكاتب الدراسات التي تقوم بمسوح ميدانية
- نظام للسجل الوطني للمنشآت

الهدف الفرعي 2.1.4: مأسسة العمل الإحصائي

النشاط أ: إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء وفقاً للتعديلات المقترحة على قانون الإحصاءات المشار إليها سابقاً:

- تمكين الجهاز مالياً ومادياً وبشرياً ليكون قادراً على تلبية الاحتياجات المتجددة والمتزايدة للمستخدمين.
- إجراء مراجعة شاملة للهيكل التنظيمي الحالي لدائرة الإحصاءات العامة، ليتناسب مع رؤية ورسالة الإستراتيجية والمهام التي سوف توكل إلى الجهاز المقترح والدور المتوقع منه في تطوير النظام الإحصائي الوطني. وهذا يتضمن ما يلي:

- إعداد الدراسات اللازمة من خلال دور الخبرة الدولية والمحلية.
- إنشاء وحدة إدارية للتنسيق مهمتها:

- تنسيق العمل الإحصائي ما بين الجهاز وجميع الشركاء في العمل من خلال اعتماد آلية لإنتاج البيانات الإحصائية بشكل تكاملي، وبالتالي تشجيع التخصص في إنتاج البيانات.
- إعداد أدلة موحدة ليتم استخدامها من قبل جميع منتجي البيانات، بحيث يتم وضعها وفقاً للممارسات الدولية.
- توحيد التعاريف المستخدمة في العمل الإحصائي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- وضع أدلة للتصنيف والترميز وفقاً لأحدث التصنيفات والمعايير الدولية المستخدمة في تصنيف وتبويب ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية.

- إنشاء وحدة مختصة بضبط الجودة لدى الجهاز تكون مهمتها التأكد من إنتاج البيانات الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية ونشرها بأحدث الأساليب الصديقة للمستخدم.
- إنشاء وحدة إدارية مختصة بخدمة الجمهور تكون مهمتها تسهيل وصول المراجعين إلى البيانات والمعلومات المطلوبة.
- إنشاء وحدة للشؤون القانونية تكون مهمتها الإشراف على تفعيل بنود قانون الإحصاءات المقترح ومتابعة كافة الأمور القانونية الأخرى.
- إنشاء قسم خاص بإحصاءات الفقر ليقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة حول ظاهرة الفقر بما فيها قياس مؤشرات الفقر بشكل دوري.

- إنشاء قسم للسجلات الإدارية السكانية ليتولى مهمة توفير كافة البيانات حول المتغيرات السكانية والحيوية من خلال المعلومات المتوفرة في السجلات الإدارية لكافة المؤسسات ذات العلاقة.
- إنشاء قسم لإحصاءات العمل ليقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة حول سوق العمل بما فيها العمالة والبطالة والأجور والإنتاجية.
- إنشاء قسم للسجل الوطني للمنشآت ليتولى مهمة التنسيق مع السجل الوطني في وزارة الصناعة والتجارة من أجل توفير قائمة محدثة بأسماء وأنشطة وعناوين جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة.
- إنشاء مديرية مركزية للعمل الميداني تكون مهمتها تنسيق وتنفيذ أعمال جمع البيانات من الميدان لكافة الدراسات والمسوح الإحصائية.
- إنشاء وحدة تحليل إحصائي متخصصة.
- الاستفادة من جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي لوضع إستراتيجية خاصة بالجهاز المركزي للإحصاء.

النشاط ب: تأهيل كافة المؤسسات الشريكة في العمل الإحصائي من خلال:

- إنشاء وحدة مختصة بالعمل الإحصائي، أو تطوير ودعم الوحدات القائمة في كافة المؤسسات الشريكة، وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني، دائرة الجمارك، دائرة الأحوال المدنية والجوازات، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وزارة الصناعة والتجارة، دائرة الضريبة العامة على الدخل والمبيعات، وزارة العمل، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية، دائرة الأراضي والمساحة، أمانة عمان والبلديات، وجمعية انتاج والنقابات وغرف الصناعة والتجارة.
- تحديد احتياجات الوحدات المذكورة سابقاً من الكوادر المؤهلة.
- تدريب العاملين في هذه الوحدات لتعزيز قدراتهم وتمكينهم من تطبيق واستخدام الأساليب والمنهجيات الحديثة والتقنيات المتطورة اللازمة لجمع وتصنيف وتبويب وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية.
- إنشاء سجل وطني للمنشآت الاقتصادية في وزارة الصناعة والتجارة بموجب نظام خاص يوضع لهذه الغاية.

النشاط ج: **مأسسة التدريب الإحصائي** من خلال إنشاء مركز للتدريب الإحصائي مهمته توفير فرص التدريب لأكبر عدد ممكن من العاملين في حقل الإحصاء لدى كافة المؤسسات الشريكة وتأمين التمويل اللازم له، وبحيث تصمم البرامج التدريبية في المركز من خلال عملية تشاركية بين كافة المؤسسات المستفيدة، والجامعات والمعاهد والأكاديمية.

الهدف الفرعي 3.1.4: تطوير البنية التحتية للنظام الإحصائي

النشاط أ: **تطوير البنية التحتية المادية**، بما في ذلك:

- تطوير وتحديث المبنى الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء وتزويده بكل الوسائل اللازمة لتوفير البيئة والمناخ الملائم للعمل.
- صيانة أبنية المكاتب الإقليمية للجهاز المركزي للإحصاء.
- توفير قطعة ارض مجاورة للمبنى الرئيسي لغايات التوسع الطبيعي.

النشاط ب: **تطوير القدرات الفنية اللازمة للعمل الإحصائي لدى جميع الشركاء**، بما في ذلك:

- توفير أحدث الأجهزة والمعدات اللازمة لجمع البيانات، وهذا يتضمن شراء الأجهزة الإلكترونية اللازمة لجمع البيانات ميدانياً مثل الأجهزة الكفية وأجهزة الحاسوب الشخصية الصغيرة.
- توفير أحدث أجهزة الحاسوب والبرامج اللازمة لإدخال البيانات ومعالجتها.
- تحديث أجهزة مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء.
- تحديث وصيانة أسطول وسائط النقل المستخدمة لدى الجهاز المركزي للإحصاء.

النشاط ج: تطوير أنظمة إدارة المعلومات لدى المؤسسات الشريكة، وهذا يتضمن:

- تحديث وتطوير قواعد البيانات الموجودة لدى المؤسسات الشريكة.
- ربط جميع قواعد البيانات ألياً فيما بين المؤسسات الشريكة.
- تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية وربطها بين المؤسسات الشريكة.
- استخدام تكنولوجيا مخازن البيانات ونظم دعم القرار الحكومي.

الهدف الفرعي 4.1.4: تطوير القدرات البشرية

النشاط أ: إعداد قاعدة معلومات شاملة حول أعداد وتخصصات وأماكن عمل العاملين في المجال الإحصائي عن طريق:

- إجراء مسح شامل لكافة العاملين في مجال الإحصاءات لدى كافة المؤسسات الشريكة لمعرفة مؤهلات وتخصصات ومهن العاملين.
- إنشاء وتطوير قاعدة بيانات بأسماء وتخصصات ومهن العاملين في مجال الإحصاء.
- وضع وصف محدد لكل وظيفة إحصائية.

النشاط ب: إجراء دراسة لتحديد الاحتياجات من الأيدي العاملة لكل من الجهاز المركزي للإحصاء ووحدات الإحصاء لدى المؤسسات الشريكة حسب التخصص والمهنة، وذلك بناء على مسح الأيدي العاملة في حقل الإحصاء، وإجراء التعيينات عند الحاجة.

النشاط ج: تأهيل الأيدي العاملة:

- تحديد الاحتياجات التدريبية للكوادر لكافة المستويات من برامج ودورات تدريبية ودراسة الحاجة إلى الابتعاث لبرامج الماجستير والدكتوراه في حقول التحليل الإحصائي.
- توفير برامج التدريب المختلفة من خلال مركز التدريب الإحصائي، بحيث يقوم المركز بتدريب وتأهيل العاملين ورفع سويتهم المهنية والفنية من خلال عقد برامج تدريبية قصيرة في كافة المجالات ذات العلاقة بالعمل الإحصائي. ومن أهمها: تصميم العينات، تصميم الاستثمارات، جمع البيانات ميدانياً، التدقيق، الترميز، إدخال البيانات، إعداد البرامج والجداول الإحصائية، التحليل الإحصائي، ونشر الإحصاءات.
- تبادل الخبرات مع أجهزة الإحصاء الإقليمية والدولية.
- التعاون الفني مع المنظمات الدولية المتخصصة.
- التعاون مع الجامعات والمعاهد المحلية.

النشاط د: توفير الأمن الوظيفي:

- تحسين الوضع الوظيفي للعاملين الفنيين في الجهاز المركزي للإحصاء من خلال وضع نظام للعاملين على أن يكون محفزاً للعمل وجاذباً للكفاءات اللازمة.

- تحسين كفاءة عملية تعيين وترفيح العاملين وتعيين الاحتياجات من الأيدي العاملة المؤهلة.

الهدف الفرعي 5.1.4 تشجيع البحث العلمي

النشاط أ: قيام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء البحوث والدراسات الإحصائية بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

النشاط ب: قيام الجهاز المركزي للإحصاء بإصدار الدوريات المتخصصة في المجال الإحصائي من

الهدف الفرعي 6.1.4: تطوير مفهوم الحاكمية الإحصائية من خلال التركيز على تحسين نوعية البيانات، ويتضمن ذلك ما يلي:

النشاط أ: تطوير أساليب وطرق إدارة المعرفة.

النشاط ب: الالتزام بالمعايير الدولية لنشر البيانات.

النشاط ج: وضع ميثاق شرف لأخلاقيات المهنة في العمل الإحصائي.

النشاط د: توثيق منهجيات وأساليب العمل، سواء كانت ميدانية أو في السجلات الإدارية، بكل تفاصيلها، وذلك من خلال إنشاء وحدة توثيق في كل مؤسسة منتجة، مهمتها رصد وتوثيق كافة مراحل عملية إنتاج البيانات بدءاً من تصميم العينة وحتى إعداد النشرة.

النشاط هـ: الالتزام بالمواعيد الزمنية لنشر البيانات.

الهدف الفرعي 7.1.4: تحسين تدفق الموارد المالية من خلال:

النشاط أ: تعزيز الموارد الذاتية للجهاز المركزي للإحصاء.

النشاط ب: إشراك المؤسسات المعنية في تغطية تكاليف المسوح التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء والتي تستفيد منها هذه المؤسسات بشكل رئيسي.

الهدف العام 2.4: تحسين نوعية وكمية البيانات المنتجة

الهدف الفرعي 1.2.4: تطوير منهجيات العمل الإحصائي ومراعاة انسجامها:

النشاط أ: تطوير منهجيات وأساليب العمل في المصادر الإدارية استناداً إلى استغلال المعرفة والخبرات المتراكمة لدى المؤسسات الشريكة في القطاعين العام والخاص، والعمل على تطوير أساليب العمل في إعداد وتنظيم السجلات الإدارية لدى تلك المؤسسات.

النشاط ب: تطوير أساليب ومنهجيات العمل الإحصائي الميداني من خلال:

- توثيق كافة المنهجيات والأساليب المعمول بها حالياً في جمع وتوفير البيانات الإحصائية من الميدان.
- مراجعة شاملة لأساليب ومنهجيات العمل الإحصائي الميداني بما في ذلك الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، وهذا يشمل:

- أساليب جمع البيانات من الميدان.
- مؤهلات جامعي البيانات.

- دراسة العوامل اللوجستية والخدمات المساندة للعمل الميداني.
- أساليب تدريب جامعي البيانات.
- أساليب التدقيق الميداني.
- العمل على تطوير أساليب ومنهجيات العمل الميداني من حيث:
 - تطوير وتحديث الأطر اللازمة للمسوح المختلفة.
 - تصميم الاستثمارات اللازمة.
 - تصميم وسحب العينة.
 - تصميم البرامج اللازمة، سواء كانت لإدخال البيانات وتدقيقها أو لاستخراج النتائج.
 - أساليب تدقيق وترميز البيانات.
 - خراج النتائج الأولية وتدقيقها.
 - إصدار ونشر النتائج النهائية.
 - استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات.

النشاط ج: تطوير واعتماد أدلة موحدة لكافة المسوح والإحصاءات للأنشطة الاقتصادية والمهن والتعليم والجنسية والتوزيع الجغرافي.

الهدف الفرعي 2.2.4: الدقة والمصداقية والشفافية

النشاط أ: تطبيق معايير الجودة في إنتاج البيانات، وهذا يتطلب:

- وضع معايير لضبط جودة البيانات في المؤسسات الشريكة.
- تبني وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال جودة إنتاج البيانات.

النشاط ب: تخفيف العبء على المستجيبين (أسراً ومنشآت) من خلال عدم إرهابهم بكثرة المسوح أو كثرة الأسئلة في المسح الواحد، للإسراع في تجاوبهم وفي دقة ومصداقية البيانات التي يدلون بها.

النشاط ج: تحسين نسبة استجابة مزودي البيانات من خلال الحملات الإعلامية وتقديم الهدايا الرمزية.

النشاط د: التنسيق بين المؤسسات المنتجة لإحصاءات متماثلة لغايات تجنب الازدواجية في البيانات المنشورة.

:

الهدف الفرعي 3.2.4: توقيت توفير البيانات

النشاط أ: توفير احداث البيانات من خلال:

- إجراء مراجعة شاملة لتقليص المدة الزمنية لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها وإتاحتها للمستخدمين.
- العمل على إنتاج البيانات بشكل دوري (شهري، ربعي، سنوي) بما يلبي احتياجات المستخدمين.

النشاط ب: إصدار ونشر البيانات بناءً على جدول زمني موضوعي مععلن بشكل مسبق.

الهدف الفرعي (4.2.4): الشمولية والاتساق في إنتاج البيانات

النشاط أ: تفعيل التعاون والتنسيق بين المنتجين لضمان:

- إنتاج البيانات الشاملة التي تغطي كافة القطاعات وفقاً للمنهجيات والأساليب المعتمدة واستخدام المصادر الإدارية بصورة تكاملية مع المسوح والتعدادات لضمان تقليص التكاليف.
- عدم التضارب والازدواجية في البيانات المنتجة من خلال جمع البيانات لنفس الفترة الزمنية ووجود مرجعية محددة لإصدار البيانات الخاصة بكل قطاع.

النشاط ب: إعطاء المؤسسات الشريكة دوراً تكاملياً رئيسياً في البيانات المتفق على إنتاجها من خلال:

- إشراك المؤسسات ذات العلاقة في الدراسات والمسوح الإحصائية.
- التنسيق والمشاركة مع المؤسسات ذات العلاقة في إطلاق نتائج المسوح والدراسات.

النشاط ج: جسر الفجوات التي تعاني منها البيانات المنتجة حالياً في مختلف القطاعات:

- في مجال بيانات الحسابات القومية:

◦ قيام كافة الجهات المعنية بإنتاج هذه البيانات بتحديث المعلومات والبيانات الوصفية وفقاً للنظام العام لنشر البيانات GDDS ونظام معايير نشر البيانات الخاصة SDDS، والاستفادة ما أمكن من المنهجية التي طورها صندوق النقد الدولي في مجال إطار تقييم جودة البيانات من خلال تبني أفضل الممارسات في مجالات جمع البيانات وإعدادها ونشرها.

◦ تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1993.

◦ التركيز على الأنشطة التجارية والخدمية غير المنظمة التي لا تدخل بياناتها ضمن الإحصائيات الرسمية، والعمل على تضمين بيانات هذه الأنشطة ضمن القطاعات ذات العلاقة بهدف توفير أعلى درجات الدقة والشمولية في البيانات المنتجة.

◦ توفير بيانات تفصيلية حول القطاع غير المنظم من خلال مسح استخدام الوقت.

◦ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص الفجوة الزمنية الفاصلة بين نشر بيانات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الإنفاق والمصدر الصناعي للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك المدة الزمنية لنشر البيانات الفعلية النهائية الخاصة بالحسابات القومية.

◦ إعداد نظام الحسابات القومية التابع للسياحة الداخلة.

◦ إعداد جداول المدخلات والمخرجات.

- في مجال إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

◦ تحديث سلة السلع مرة كل عامين بحيث يؤخذ بالاعتبار دخول سلع جديدة أو تطور مواصفات السلع المختارة لتحل محل السلع التي أصبحت لا تمثل نمطاً في استهلاك الأسر.

◦ احتساب مؤشرات التضخم الأساسي.

- في مجال الإحصاءات المالية:

◦ تحديد جهة مركزية تكون مسؤولة عن جمع وإصدار كل نوع من بيانات الأنشطة المالية التي لا تنضوي تحت أي مؤسسة، ومثال ذلك المعلومات والبيانات الإحصائية حول التمويل الميكروي والتمويل التأجيلي وإحصاءات الدين العام الخارجي للجهات غير الحكومية.

- توفير ونشر البيانات المالية التي تخص كافة مؤسسات القطاع العام بما يلبي متطلبات نظام نشر المعلومات الخاص الصادر عن صندوق النقد الدولي SDDS.
- في مجال إحصاءات التجارة الخارجية: التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة الجمارك العامة لإصدار بيانات التجارة الخارجية حسب المعايير المعتمدة دولياً واحتساب الأرقام القياسية للصادرات والمستوردات باستخدام المسوح الخاصة بذلك.
- في مجال إحصاءات سوق العمل: التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العمل لتوفير البيانات الدقيقة حول مختلف جوانب سوق العمل، مثل حجم قوة العمل، والعمالة الأجنبية، والأردنيين العاملين في الخارج، والأرقام القياسية للأجور، وكلفة العمالة، وفرص العمل المستحدثة والإنتاجية.
- في مجال إحصاءات الإسكان: إنشاء مرصد حضري في كل بلدية ليقوم بجمع المعلومات من مصادرها المختلفة ليتم تحليلها وإيجاد روابط بينها ومن ثم تبويبها وإخراجها على شكل تقارير دورية لرفع سوية اتخاذ القرار.
- في مجال الإحصاءات الاجتماعية: إنشاء قاعدة بيانات موحدة لإحصاءات الفقر والإحصاءات الاجتماعية ووضع نظام إدارة بيانات متكاملة للمستحقين للمساعدة.
- في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي: إجراء مسح لتوفير بيانات شاملة وموحدة حول حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- في مجال إحصاءات الطاقة: تنفيذ مسح دوري لتوفير بيانات شاملة حول قطاع الطاقة.
- في مجال إحصاءات تكنولوجيا المعلومات: إجراء مسوحات لتوفير بيانات حول استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في كل من المنازل والمنشآت وقياس مستويات النفاذية المختلفة.

الهدف الفرعي 5.2.4: تلبية الاحتياجات المتجددة للمستخدمين

النشاط أ: إعادة النظر في البيانات المنتجة من قبل جميع المؤسسات الشريكة استناداً إلى التغذية الراجعة من خلال قياس مدى رضى المستخدمين عن تلك البيانات بحيث يتم:

- تحسين دورية إنتاج البيانات حسب حاجة المستخدمين.
- زيادة مستوى تمثيل البيانات وزيادة مستوى التوزيع الجغرافي للبيانات حسب حاجة المستخدمين.

النشاط ب: دراسة الاحتياجات الحالية للمستخدمين من خلال:

- إجراء مسوح لمعرفة الاحتياجات الحالية للمستخدمين.
- عقد ورش عمل مشتركة بين المنتجين والمستخدمين.
- استخدام مختلف وسائل الاتصال، مثل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة من خلال بوابة الرسائل القصيرة الخاصة بالحكومة الإلكترونية.

النشاط ج: اعتماد آلية محددة لتحديد الاحتياجات المتجددة من خلال:

- لجنة مشتركة من المنتجين والمستخدمين إلى جانب اللجان المهنية الاستشارية.
- إشراك مدير الجهاز المركزي في كافة اللجان الخاصة بالسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، ومثال ذلك ضم المدير العام لدائرة الإحصاءات العامة لعضوية لجنة التنمية الوزارية أسوة بمحافظ البنك المركزي ورئيس الهيئة التنفيذية للتخاصية.

الهدف الفرعي 6.2.4: توثيق البيانات التاريخية للاستفادة منها في إجراء الدراسات حول التطورات التي تشهدها المملكة

النشاط أ: حصر البيانات والوثائق الإحصائية المتوفرة منذ بدايات تأسيس المملكة وتوثيقها.

النشاط ب: تخزين البيانات بأساليب علمية ليتم استرجاعها بسهولة.

الهدف العام 3.4: زيادة الوعي الإحصائي

1.3.4:

:

النشاط أ: تضمين مواد توعوية حول أهمية الإحصاءات في المناهج الدراسية للجامعات والمدارس.

النشاط ب: برامج التوعية في وسائل الإعلام المختلفة الموجهة لراسمي السياسات وصانعي القرار في المؤسسات العامة والخاصة.

النشاط ج: برامج التوعية في وسائل الإعلام المختلفة الموجهة للأسر والأفراد.

النشاط د: تطوير وسائل إدارة المعرفة الإحصائية من خلال إنشاء قسم لإدارة المعرفة في كل مؤسسة شريكة لتشجيع مشاركة وتبادل المعلومات داخل المؤسسة وبين المؤسسات المنتجة والمستخدم.

النشاط هـ: عدم احتكار البيانات وإتاحتها ونشرها بكافة الوسائل، مع التأكيد على تصميم المواقع الإلكترونية بحيث يكون كل موقع صديق للمستخدم ويسمح بتنزيل البيانات.

الهدف الفرعي 2.3.4: تطوير أساليب نشر الإحصاءات الرسمية من خلال:

النشاط أ: تطوير التقارير والأخبار الإحصائية بحيث يتم إعدادها وصياغتها بأسلوب علمي وبلغة سليمة.

النشاط ب: تطوير قائمة البريد الإلكتروني وتحديثها بشكل مستمر بحيث تتضمن أسماء وعناوين جميع المهتمين بالعمل الإحصائي سواء كانوا منتجين أو مستخدمين.

النشاط ج: تطوير المواقع الإلكترونية لتكون الأداة الرئيسية للنشر وخاصة الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

النشاط د: عقد دورات تدريبية للإعلاميين على كيفية التعامل مع البيانات الإحصائية عند إعداد الأخبار ذات العلاقة بالعمل الإحصائي.

النشاط هـ: تطوير مديرية العلاقات العامة في الجهاز المركزي للإحصاء لتكون الأداة الرئيسية لنشر الوعي الإحصائي ودعمها بعدد من المختصين في مجالات الإعلام، والعلاقات العامة، والترجمة، والتصميم الجرافيكي وغيرها.

الهدف الفرعي أ: تعزيز العلاقة مع الأجهزة الإحصائية العربية والأجنبية والمنظمات الدولية من خلال:

النشاط أ: تفعيل آليات التعاون الفني وتبادل الخبرات.

النشاط ب: المشاركة الفاعلة في الأنشطة الإقليمية والدولية.

النشاط ج: عقد برامج توأمة مع عدد من الأجهزة الإحصائية العربية والعالمية.

الجزء الخامس

تمويل الإستراتيجية

لضمان تحقيق رؤية ورسالة الإستراتيجية وأهدافها، فإنه يتوجب العمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ كافة الأنشطة والإجراءات التي اشتملت عليها الإستراتيجية. ويقدر التمويل المطلوب لهذه الإستراتيجية خلال السنوات (2008-2012) بحوالي (9.85) مليون دينار. ويقدر التمويل المتوفر بحوالي (1.7) مليون دينار، منها (1.2) مليون دينار كمنحة مقدمة من الوكالة الأمريكية للإئماء الدولي للمساعدة في إعداد جداول المدخلات والمخرجات، و(0.3) مليون دينار كمخصص مرصود لدى هيئة التكافل الاجتماعي لغايات إنشاء قاعدة بيانات موحدة لإحصاءات الفقر ووضع نظام إدارة بيانات متكاملة للمستحقين للمساعدة الاجتماعية، و(0.2) مليون دينار كمخصص مرصود من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لغايات إجراء مسح حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المنازل والمنشآت. وعليه، فإن الفجوة التمويلية تصل إلى حوالي (8.15) مليون دينار خلال السنوات (2008-2012).

ويجدر التأكيد على أهمية تغطية الفجوة التمويلية للتمكن من تحقيق التقدم المطلوب في مجال تطوير النظام الإحصائي الأردني المنشود، وبالتالي يمكن تغطية هذه الفجوة من خلال الاعتماد على مصادر التمويل التالية:

1. تنفيذ توصية الأجندة الوطنية برصد مبلغ مليوني دينار سنوياً لتطوير النظام الإحصائي الوطني خلال الفترة (2007-2009).
2. قيام الحكومة برصد المخصصات المالية الكافية للعمل الإحصائي لدى جميع المؤسسات الشريكة.
3. زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية للجهاز المركزي للإحصاء.
4. تكثيف الجهود مع مجتمع المانحين للمساهمة في تغطية هذه الفجوة من خلال المنح الفنية والمالية.

الوضع المالي للإستراتيجية (بالألف دينار)

6579.0	0.0	6579.0	1. تحديث واستدامة النظام الإحصائي
40.0	0.0	40.0	1.1 تحديث التشريعات التي تحكم العمل الإحصائي
593.0	0.0	593.0	1.2 مأسسة العمل الإحصائي
4225.0	0.0	4225.0	1.3 تطوير البنية التحتية للنظام الإحصائي
1621.0	0.0	1621.0	1.4 تطوير القدرات البشرية
62.0	0.0	62.0	1.5 تشجيع البحث العلمي
38.0	0.0	38.0	1.6 تطوير مفهوم الحاكمية الإحصائية
0.0	0.0	0.0	1.7 تحسين تدفق الموارد المالية
1252.0	1700.0	2952.0	2. تحسين نوعية وكمية البيانات المنتجة
130.0	0.0	130.0	2.1 تطوير منهجيات العمل الإحصائي ومراعاة انسجامها
102.0	0.0	102.0	2.2 الدقة والمصادقية
0.0	0.0	0.0	2.3 توقيت توفير البيانات
670.0	1700.0	2370.0	2.4 الشمولية والاتساق في إنتاج البيانات
200.0	0.0	200.0	2.5 تلبية الاحتياجات المتجددة للمستخدمين
150.0	0.0	150.0	2.6 توثيق البيانات التاريخية
316.0	0.0	316.0	3. زيادة الوعي الإحصائي
175.0	0.0	175.0	3.1 خلق وعي عام حول أهمية الإحصاءات
81.0	0.0	81.0	3.2 تطوير أساليب نشر الإحصاءات الرسمية
60.0	0.0	60.0	3.3 تعزيز العلاقة مع الأجهزة الإحصائية العربية والأجنبية والمنظمات الدولية
8147.0	1700.0	9847.0	المجموع الكلي

الجزء السادس

خطة العمل

()	*				
					•
10.0	2009 ¹				1.1.2
				()	
25.0					1.1.3
5.0	2009				•
5.0	2009				•
5.0	2009				•
5.0	2009				•

()	*			
5.0	2008 ¹			•
143.0	2008 ¹			1.2.1
131.0	2009		∴	
			:	
25.0	2009		/	○
5.0	2009			○
5.0	2008			○
5.0	2008			○
6.0	2009			○
				1.2

()	*			
5.0	2008			○
25.0	2008 ¹			○
5.0	2008 ¹			○
25.0	2008 ¹			○
10.0	2008 ¹			○
5.0	2008 ¹			○
10.0	2009			○
12.0	2008			●

()	*			
200.0				1.2.2
100.0	2010			•
100.0	2009			•
250.0				1.2.3
250.0	2009			•
1600.0				1.3.1
250.0	2009 ¹			•
350.0	2009 ¹			•
1000.0	2012 ¹			•
625.0				1.3.2
				1.3

()	*			
200.0	2010		•	
75.0	2010		•	
200.0	2010 ¹		•	
150.0	2009 ¹		•	
2000.0			1.3.3	
500.0	2011		•	
1000.0	2011		•	
500.0	2011 ¹		•	
9.0			1.4.1	1.4
			:	
2.0	2009 ¹		•	
2.0	2010		•	
5.0	2010		•	
10.0	2009		1.4.2	

()	*			
602.0			1.4.3	
2.0	2009 ¹		•	
¹ 300.0	2012 ¹		•	
² 300.0	2012 ¹		•	
1000.0			1.4.4	
500.0	2012 ¹		•	
500.0	2012 ¹		•	
12.0	2008 ¹		1.5.1	1.5
50.0	2008		1.5.2	
3.0	2009 ²		1.6.1	1.6

1 يمثل الكافة التصديرية الفترة 2008-2012
2 يمثل الكافة التصديرية الفترة 2008-2012

()	*			
15.0	2008 ¹		1.6.2	
0.0	2008 ¹		1.6.3	
20.0	2010		1.6.4	
			(Metadata)	
0.0	2008 ¹		1.6.5	
0.0	2008 ¹		1.7.1	1.7
0.0	2012 ¹		1.7.2	

:(2)

()	*			
-----	---	--	--	--

()	*			
30.0	2010		2.1.3	
2.0			2.2.1	2.2
2.0	2009		•	
0.0	2009		•	
0.0			2.2.2	
100.0			2.2.3	
0.0	2008¹		2.2.4	
0.0	2008¹		2.2.5	
0.0			2.3.1	2.3
0.0	2009		•	
0.0			•	

()	*			
0.0			2.3.2	
0.0			:	2.4
0.0	2009		2.4.1	
			•	
0.0	2009		•	
300.0			2.4.2	
			:	
0.0	2009		•	
0.0	2009		•	
2070.0			2.4.3	
1370.0			:	
			•	

()	*			
50.0	2008 ¹		SDDS	○
			GDDS	
20.0	2010 ¹			○
300.00	2010 ¹			○
0.0	2011			○
100.0	2008 ¹			○
³ 1200.0	2009 ¹			○
0.0			:	●
0.0	2008 ¹			○
0.0	2008 ¹			○
0.0			:	●

³ تم توفير التمويل من خلال الوكالة الأمريكية للائتماء الدولي

()	*			
0.0	2008			○
0.0	2008			○
0.0	2008 ¹			○ .SDSS
0.0	2008 ¹			○ :
30.0	2009			○ :
100.0	2011 ²			○ :

()	*				
⁴ 300.0	2008 ¹		:	•	
50.0	2008 ¹		:	•	
20.0	2008 ¹		:	•	
⁵ 200.0	2008 ¹		:	•	
150.0			:	2.5.1	2.5
0.0	2009			○	
150.0	2009			○	
30.0				2.5.2	
15.0	2008			•	

4 يمثل المبلغ المرصود لدى هيئة التكافل الاجتماعي
5 يمثل المبلغ المرصود من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

()	*			
15.0	2008			•
0.0	2008			•
20.0				2.5.3
20.0	2009			•
0.0	2008			•
				6
100.0	2012 ¹			2.6.1
50.0	2012 ¹			2.6.2
				2.6

:(3)

()	*			
10.0	2009			3.1.1
				3.1
75.0				3.1.2

()	*			
75.0			3.1.3	
25.0	2009		3.1.4	
0.0			3.1.5	
25.0	2010		3.2.1	3.2
0.0	2009		3.2.2	
40.0			3.2.3	
10.0	2008		3.2.4	
6.0	2009		3.2.5	
10.0			3.3.1	3.3
50.0			3.3.2	